

إنه، قد أذن له في أعقاب التشاور مع أعضاء المجلس بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٥٦}:

يدين مجلس الأمن بقوة الاحتجاز غير القانوني لأفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على يد عناصر من حزب كمبوتشيا الديمقراطية، وكذلك أعمال التهديد والتخويف التي ترتكب ضد هؤلاء الأفراد. ويطلب المجلس بالكف فوراً عن هذه الأعمال وعن أي أعمال عدائية أخرى ضد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وبأن تقوم جميع الأطراف باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحماية أرواح وأمن أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

ويحث المجلس جميع الأطراف على التقيد بدقة بالالتزامات الواقعة عليها بموجب اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا الموقعة بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وبالتعاون التام مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، و باحترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

^{٥٦} S/25003.

عسكري فرنسي كان على متنها بجروح. علاوة على ذلك، أصيب اليوم ستة مراقبي شرطة مدنيين تابعين للسلطة ثلاثة من إندونيسيا واثان من تونس وواحد من نيبال، بجروح في حادثي الغام في محافظة سيام ريب.

ويدين أعضاء المجلس هذه الهجمات الموجهة ضد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ويطلبون جميع الأطراف المعنية باتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع تكررها. ويعتبر أعضاء المجلس احتطاف واعتقال موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أمراً غير مقبول بالمرّة ويطلبون بالقيام فوراً وبدون شرط بإطلاق سراح الموظفين المعنيين التابعين للسلطة.

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٥٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٥٣ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، قال الرئيس (الهند)

١٦ - الحالة في طاجيكستان المداولات الأولى

في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى الأمين العام^١، أحال ممثل فيرغيزستان رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس الأعلى لجمهورية فيرغيزستان، أعرب فيها عن بالغ قلقه إزاء الحالة في جمهورية طاجيكستان المجاورة. وجاء فيها أن التدابير المتخذة من قبل طاجيكستان وجهود إحلال السلام التي تبذلها فيرغيزستان لم تأت بالنتائج المرجوة حتى الآن، وبالتالي، فإن رئيس المجلس الأعلى قد طلب إلى الأمم المتحدة أن توفر مساعدة فعالة لتسوية النزاع القائم، كما طلب إلى مجلس الأمن أن ينظر على نحو عاجل في هذه القضية، فضلاً عن مطالبة الأمين العام بالاضطلاع بصفته الشخصية بتسوية هذا النزاع.

وفي رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٢، صرح ممثل طاجيكستان بأنه، على الرغم من جهود القيادة السياسية بلده، فإن النزاع المسلح فيما بين الجماعات المحلية لا يزال قائماً في منطقتين من مناطق البلد، وقد أدى هذا إلى حدوث خسائر في الأرواح، وإلى نزوح السكان، فضلاً عن وقوع أضرار مادية جمة. وأوضح أن حكومته تطلب، بالتالي، إيفاد بعثة لصنع السلام إلى طاجيكستان، مع توفير معونة إنسانية لهذا البلد، على جناح السرعة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٣، أحال ممثل الاتحاد الروسي بياناً صادراً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن الأحداث الجارية في طاجيكستان. جاء فيه أن ثمة خطراً حقيقياً يتعلق بالتمادي في تصاعد النزاع وزيادة نطاق الحرب الأهلية، مما قد يفضي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للسلامة الإقليمية لطاجيكستان وأمن منطقة آسيا الوسطى بأسرها. وذكر هذا البيان أيضاً أن القيادة الروسية تشعر بقلق خاص بشأن مصير المواطنين الروس والناطقين بالروسية في طاجيكستان. وقد طلبت إلى الجماعات المتناحرة إنهاء قتالها والكف عن هذه "الحرب الأهلية الدائرة بين الأخوة"، كما ناشدت رابطة الدول المستقلة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تشجع على تطبيع الحالة السائدة في طاجيكستان. وكذلك شدد الاتحاد الروسي على أنه ينبغي لجميع الدول أن توجه جهودها نحو إنهاء النزاع، لا تأجيله.

^١ S/24692.

^٢ S/24699.

^٣ S/24725.

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى الأمين العام^٤، أحال ممثل طاجيكستان نص رسالة موجهة إلى الأمين العام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر من رئيس طاجيكستان بالنيابة قال فيها إن النزاع المسلح في جنوب البلد أخذ في التصاعد، وإن إحدى الجماعات المحلية قد كسبت ولاء عدد كبير من ضباط الجيش الروسي بالبلد. والحالة الراهنة تندر بالانحراف نحو حرب أهلية، مما قد يؤدي إلى تفشخ طاجيكستان كدولة ذات سيادة، ويسفر أيضاً عن عواقب لا يمكن التنبؤ بها، لا بالنسبة إلى البلدان المجاورة فحسب، بل بالنسبة إلى المجتمع الدولي في مجموعه. وطاجيكستان معتمدة على دعم ومساعدة المجتمع الدولي في تسوية النزاع وتحقيق استقرار الأوضاع.

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٥، قام الأمين العام بإبلاغه بأنه قد قرّر إيفاد بعثة مساع حميدة تابعة للأمم المتحدة إلى طاجيكستان وآسيا الوسطى. وأوضح أنه قرّر إرسال هذه البعثة في سياق الاستجابة لرسالتين مؤرختين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، من رئيس طاجيكستان بالنيابة، بالإشارة إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي زارت أوزبكستان وطاجيكستان في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٣١)

بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٣١ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ووفقاً للنفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله الرسالة الموجهة من الأمين العام، إلى جانب الرسالتين الموجهتين من ممثلي قيرغيزستان وطاجيكستان المؤرختين ١٩ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على التوالي. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، لفت الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالتين الأخرين السالفتي الذكر^٦. وفي نفس الجلسة، وبعد مشاورات كان قد سبق إجراؤها فيما بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس بالبيان التالي، نيابة عن المجلس^٧:

نظر مجلس الأمن في الرسائل التي تلقاها من حكومة طاجيكستان.

ويرعب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة في طاجيكستان، مما يؤدي إلى حدوث حسائر كبيرة في الأرواح وإلى حدوث أضرار مادية جسيمة. ويلاحظ مع القلق ما يمكن أن يترتب على هذه الأزمة من عواقب بالنسبة لسلام المنطقة وأمنها.

ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف النزاع إلى وقف القتال. ويحث حكومة طاجيكستان، والسلطات المحلية، وقادة الأحزاب، والجماعات الأخرى المعنية، على الدخول في حوار سياسي بغية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بالطرق السلمية، ويطلب من الأطراف في البلدان المجاورة أن تمتنع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه الإسهام في زيادة التوتر وعرقلة التوصل إلى تسوية.

ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي بذلتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بناءً على مبادرة من جمهورية قيرغيزستان، وبالجهود التي اضطلعت بها دول أخرى لمساعدة طاجيكستان على حل الأزمة. ويدعو حكومة طاجيكستان وجميع الأطراف الأخرى في النزاع على التعاون بصورة نشطة مع جميع هذه الجهود.

ويرحب مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته الأمين العام بإيفاد بعثة للمساعي الحميدة، بما في ذلك بعثة للمساعدة الإنسانية، إلى طاجيكستان وآسيا الوسطى، استجابة لطلب حكومات المنطقة، في غضون الأيام القليلة المقبلة كإسهام من جانب الأمم المتحدة في حل النزاع.

ويطلب مجلس الأمن من جميع الأطراف في النزاع ومن البلدان المجاورة تيسير أعمال البعثة التي سيوفدها الأمين العام وضمناً سلامة أفرادها.

^٤ S/24741.

^٥ S/24739.

^٦ S/24725 و S/24741.

^٧ S/24742.